

الابعاد الاجتماعية والاقتصادية لتعاطي المخدرات في المجتمع الواسطي

The social and economic dimensions of drug abuse in societ Al Wasiti

أ.م.د. هديل تومان محمد

Lecturer: Dr. Hadeel Toman Mohammed

كلية الامام الكاظم للعلوم الإسلامية الجامعة /اقسام واسط

Imam Al-Kazim University College of Islamic

hadeeltuman@alkadhum-col.edu.iq

المستخلص :

تعد مشكلة تعاطي المخدرات من اهم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه المجتمع ، ليس في العراق فقط بل في معظم الدول ، كونها تحدث اضراراً بالغة لمن يتعاطاها او يتاجر بها وتنعكس هذه الاضرار على اسرة المتعاطي وعلى المجتمع بشكل مباشر وغير مباشر ، ولاهمية هذا الموضوع بالنسبة للباحثين فقد اختارتا الموضوع مجالاً للبحث لما له من اثار على المجتمع العراقي بصورة عامة والمجتمع الواسطي على وجه التحديد، لذا استخدم البحث المنهج الوصفي في تقصي هذه المشكلة وجائت اهم النتائج شيوع استخدام وتعاطي المخدرات بعد عام ٢٠٠٣ بشكل واضح واستخدام حبوب الهلوسة والكريستال بشكل واسع بين الشباب أظهرت البيانات ارتكاب جرائم المخدرات بشكل متزايد ومستمر وان كان هناك تذبذب في النسب من سنة الى أخرى .ان اهم أسباب انتشار المخدرات وتعاطيها هو ضعف الوازع الديني والانفلات الأمني اما اهم التوصيات والمقترحات-تطوير خطط أمنية على الحدود والمنافذ البرية والجوية والاعتماد على تقنية حديثة للحد من تهريب المخدرات -انشاء مستشفى تخصصي مجاني لعلاج المدمنين في محافظة واسط وفي عموم محافظات العراق على ان يكون قسم خاص تحت اشراف مديرية مكافحة المخدرات.

Abstract:

The problem of drug abuse is one of the most important social and economic problems facing society, not only in Iraq, but in most countries, as it causes severe harm to those who abuse it or trade in it, and these damages are reflected on the user's family and on society, directly and indirectly, and the importance of this topic for the researchers. They chose the topic as a field for research because of its effects on the Iraqi society in general and the Wasti community in particular, so the research used the descriptive approach in investigating this problem and the most important results came from the widespread use and abuse of drugs after ٢٠٠٣, clearly and the use of hallucinogenic pills and crystals widely among young people, the data showed Increasingly and continuously committing drug crimes, even if there is a fluctuation in rates from year to year. The most important reasons for the spread and abuse of drugs is the weakness of religious faith and insecurity.

As for the most important recommendations and proposals – developing security plans at borders, land and air ports, and relying on modern technology to curb drug smuggling – Establishing a free specialized hospital for the treatment of drug addicts in Wasit Governorate and throughout the governorates of Iraq, provided that a special section is under the supervision of the Drug Control Directorate

المقدمة:

تعدّ المخدرات آفة اجتماعية خطيرة، رافقت البشرية منذ القدم وتطورت بتطوره حتى أصبحت من أبرز الظواهر الاجتماعية الراهنة وإحدى، مشكلاتها المعاصرة، كما بدأت تقلق المجتمع العالمي بكافة فئاته واتجاهاته وتقصّ مضجعه وتهدد حضاراته، وتسبب له الحيرة والارتباك في وقف هذا السيل الجارف من الويلات والآلام التي، تجتاح

المجتمعات البشرية النامية والمتطورة على حدّ سواء رغم خطورة تعاطي المخدرات داخل أيّ مجتمعٍ من المجتمعات وما تتركه، من آثارٍ نفسيةٍ واجتماعيةٍ واقتصاديةٍ مدمرةٍ على الفرد والمجتمع، إلا أنها أصبحت تؤرق جميع المهتمين بها في المجتمع كالقيادات الأمنية، التي لها تماس مباشر مع مثل هذه الآفة الخطيرة، وكذلك علماء الاجتماع وعلماء النفس ورجال الدين، من أجل احتوائها والحدّ من مخاطرها. وإن التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي طرأت على المجتمعات والشعوب العالمية والعربية قد الفت بضلالها على الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي وقد احدثت ، خللا في التوازنات القيمة للتركيبة الاجتماعية والاسرية في العالم والوطن العربي ومنها العراق الذي تعرض الى الاحتلال والحروب وما رافقه من تغييرات سريعة في نمط الحياة وقد كان الشباب العراقي، الأكثر تأثرا بهذه الظاهرة ، وقد اسهم وضع الدولة الامني وعدم قدرتها على ضبط حدودها وانفتاحها مما سهل الظروف امام تجارة المخدرات ومهد لرواج تجارة المخدرات وتعاطيها

إلا أن ما يهمننا في هذا البحث الوقوف على أهم الاسباب المؤدية لتعاطي المخدرات، حيثُ أن فهمنا الصحيح للأسباب يقودنا للتعرف على الآثار الاجتماعية والاقتصادية لتعاطي المخدرات في المجتمع الواسطي لما لها من نتائج، خطيرة على الأفراد والأسرة والمجتمع مما يتطلب من الباحثين والدراسين والعاملين في الحقل الاجتماعي على وجه التحديد بذل المزيد من الجهود في سبيل معالجة الظاهرة والتقليل من مخاطرها الكامنة والظاهرة

المبحث الاول : عناصر البحث

اولا: مشكلة البحث

تكمن مشكلة هذا البحث من اشكالية المخدرات كونها تعد من السموم الخطيرة المستخدمة لأغراض غير مشروعة اذ انها تمتاز بميزات جعل الشباب تقبل عليها بشكل متزايد مما شكل مأساة اجتماعية بعد ان شملت اغلب فئات المجتمع وقد اظهرت اعداد المتعاطيين ونسبهم المتزايدة ان المجتمع العراقي اصبح مستهدفا من طرف المخدرات وهي تهدد الشباب ثروة الامم ومعين طاقتها وصانعي التنمية ، كما ان المشكلة لا تتوقف عند ادمان المخدرات وحسب بل تمتد الى النقص الشديد في المعلومات المتعلقة بها وخصائصها والعوامل المؤدية الى انتشارها اذ ان غالبية المجتمع يفتقر الى معلومات عن حجم المشكلة ويعود ذلك الى ان المخدرات من الممنوعات بالتالي فالمعلومات

ازائها غير متوفرة اغلب الاحيان كما ان النقص الواضح في وسائل الاعلام والمناهج الدراسية لعب الدور الاكبر في حجب المجتمع عن التعرف على اهم الاثار والانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية لهذه المشكلة ومن هنا تشكلت تسألت البحث التالية

١- ماهي مشكلة الادمان على المخدرات وماهي تبعاتها

٢- ماهي النسب والاعداد المتحصل عليها من المدمنين في محافظة واسط

٣- ماهي التبعات الاجتماعية لإدمان المخدرات

٤- ماهي الاثار الاقتصادية لتعاطي وادمان المخدرات

٥- ماهي الحلول والمقترحات اللازمة للحد من انتشار الظاهرة

ثانيا : اهداف البحث

يهدف البحث الى

١- التعرف على ماهية ادمان المخدرات

٢- مدى انتشار الظاهرة في المجتمع الواسطي

٣- معرفة الاثار الاجتماعية لظاهرة تعاطي المخدرات

٤- معرفة الاثار الاقتصادية لظاهرة تعاطي المخدرات

ثالثاً: اهمية البحث

ترجع اهمية هذا البحث الى الخطورة التي ينطوي عليها ادمان المخدرات والذي يشكل تهديدا حقيقيا للمجتمع العراقي نظرا لاستهدافه اهم عنصر فيه وهم الشباب الذين يمثلون الدعامه الاساسية للمجتمع ، لذلك وجب تسليط الضوء على هذه الظاهرة والوقوف في وجهها فتبدو أهمية البحث في جانبه الاجتماعي من حيث إيلاء موضوع المخدرات

أهمية كونه ليس ظاهرة عابرة يمكن السيطرة على تبعاتها كما تعود أهمية البحث في إمكانية الاستفادة محلياً من نتائج هذا البحث من خلال معالجة الأسباب التي تؤدي الى تفاقم هذه المشكلة في المحافظة .

رابعاً: منهج البحث :

تتنمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية التحليلية التي تستهدف تقدير خصائص لظاهرة معينة ويهتم بوصفه وصفاً دقيقاً، ويعبر عنها تعبيراً كمياً وكيفياً، استخدمنا في هذه الدراسة الوصف الكيفي ليصف الظاهرة ويوضح خصائصها (سليمان، p. 136 ,

خامساً: مفاهيم البحث :

أ- الابعاد الاجتماعية والاقتصادية

إن البعد الاجتماعي لأية ظاهرة من الظواهر التي يهتم بدراستها علماء الاجتماع تعني (المضامين والدلالات والنتائج) لتلك الظاهرة فلو اخذنا الابعاد الاجتماعية لظاهرة إنسانية ك المخدرات لشاهدنا لهذه الظاهرة، أبعاد- أي مضامين ودلالات ونتائج ينبغي الوقوف عندها.

ب- الادمان:

تعرف هيئة الصحة العالمية الادمان على انه حالة نفسية واحيانا عضوية تنتج عن تفاعل الكائن الحي مع العقار ومن اهم خصائصها انماط سلوك مختلفة تشمل دائما الرغبة في تعاطي العقار بصورة متصلة للشعور بأثارة نفسية او لتجنب الآثار المزعجة التي تحدث من عدم توفره وقد يدمن المتعاطي علة اكثر من مادة (الدمرداش، صفحة ٠٢) وفي معجم المصطلحات لعلم النفس والاجتماع يعرف الادمان على انه اعتماد الفرد على اثار عقار مع طلب الزيادة المستمرة من جرعاته ، ويتعرض الفرد الى التوتر اذا حيل بينه وبين تعاطي العقار (حجازي، ١٩٨٩).

ج- المخدرات

عرف القرافي المخدر بأنه ما غيب العقل والحواس دون ان يصحب ذلك نشوة وسرور (النجمي، ٢٠٠٤)

المخدر هو مادة لها خصائص عقاقيري خاصة حيث انها تؤدي الى التحمل والتبعية وتؤدي بشكل عام الى الادمان (شاهين، ١٩٧٧) او هو عقار يحدث الخدر في كامل الجسم (فرج عبد القاهر طه ، وآخرون، ١٩٩٦)

ويعرف ادمان المخدرات على (انه حالة من التسميم المزمن ذات الاثار الضارة والمدمرة على حياة الفرد والمجتمع) (سليمان، ٢٠١٢)

المبحث الثاني

حجم الظاهرة في محافظة واسط واسباب انتشارها

اولاً: التوزيع العددي والنسبي لجرائم تعاطي المخدرات في واسط

واسط شأنها شأن محافظات العراق الاخرى ازدادت فيها معدلات تعاطي المخدرات زيادة ملحوظة لاسيما بعد ٢٠٠٣ اذ اصبح مرورها وتعاطيها امرا يسرا اذ بلغ اجمالي جرائم المخدرات المسجلة في واسط للمدة (٢٠٠٧ - ٢٠١٨) بلغت (٢٦٨٠) وبنسبة قدرها (١٣,٧%) من اجمالي جرائم المخدرات خلال تلك الفترة جريمة وسجلت اعلى السنوات عددا ٢٠١٣ بعدد جرائم (٣٦٨) يليها عام ٢٠١٢ فسجلت ما نسبته (١٢%) من اجمالي الجرائم المسجلة في محافظة واسط وفي المرتبة الثالثة كان العام ٢٠١٧ اذ شكل نسبة قدرها (١١%) من اجمالي جرائم المخدرات في واسط اما بقية السنوات فقد احتل العام ٢٠١٠ اعلى نمو للجريمة اذ بلغ (٤٥,٥%) اي ان جرائم المخدرات تضاعفت الى مايقارب النصف مقارنة بالعام ٢٠٠٩ ويعود السبب في ذلك الى ان عام ٢٠١٠ شهد انفتاح اغلب الحدود العراقية مع دول الجوار وعدم السيطرة عليها.

جدول (١) يوضح التوزيع العددي والنسبي لجرائم المخدرات في محافظة واسط

السنوات	جرائم المخدرات	%	المرتبة	معدل التغير	معدل النمو
2007	136	5.1	11		
2008	166	6.2	9	30	22.1
2009	165	6.2	10	-1	-0.6
2010	240	9	6	75	45.5
2011	256	9.5	5	16	6.7
2012	322	12	2	66	25.8
2013	368	13.7	1	46	14.3
2014	292	10.9	4	-76	-20.6
2015	220	8.2	7	-72	-24.7
2016	219	8.2	8	-1	-0.5
2017	296	11	3	77	35.2
المجموع	2680	100			
المتوسط الحسابي	243				

فمحافظة واسط بموقعها المجاور لإيران سهل بشكل واضح دخول المخدرات فضلا عن مجاورتها لميسان وديالى المحاذيتان الى ايران ايضا اذ يتم المبادلة بين المحافظات مما ساعد دخول كميات كبيرة الى محافظة واسط ، كما ان الحدود المشتركة بين العاصمة بغداد وواسط والتي تعد المصدر الرئيس الذي يغذي محافظات العراق اذ انها ملتقى النقل البري وفيها المطار الدولي الذي كان لضعف الرقابة فيه اصبح منفذ لدخول وخروج كميات كبيرة من المخدرات ، فضلا عن وجود عدد من مصانع الادوية التي يستغل بعضها لأغراض تصنيع المخدرات والمتاجرة بها

كما يرجع انتشار المخدرات في واسط من خلال ما يجلبه بعض الزوار الوافدون معهم بشكل غير رسمي فقد اكدت الكثير من المؤشرات على انتشار المخدرات في العراق اذا أصبحت المدن المجاورة لإيران مركز للتوزيع والمتاجرة فبعض زوار العتبات المقدسة الوافدين من ايران وأفغانستان وباكستان هم قنوات لترويج المخدرات (الكاش، ٢٠١٢). وقد تم ضبط عشرات الاطنان من هذه المخدرات على الحدود العراقية الايرانية ، وتعد ايران مركزا لاعادة تهريب المخدرات الى عدد من الدول العربية الخليجية والعراق عبر وسائل متعددة من أهمها الزوار الايرانيين الذين يتوافدون الى العراق لزيارة المراقد المقدسة وقد افادت تقارير الاجهزة العراقية المختصة انه تم ضبط اكثر من

(٥٨٦) كغم من مادة الحشيش على الحدود العراقية الايرانية فضلا عن مصادرة ٩٧٠٣ كغم من الحبوب التي تأخذ صفة التخدير ، وقد القت الشرطة العراقية القبض على ١٤ شخصا ايرانيا بصفتهم زائرين في مدينة كربلاء وبحوزتهم (٤٥) كغم من الحشيشة الايرانية كانوا يخططون لإيصالها الى تجار في مدينة النجف (علي احمد خضر المعماري ، احمد عبد العزيز الهسنياني، ١٠١٢)

لاشك ان هناك من يتاجر ويستفاد من هذه الزيارات وخاصة بالتجارة المشبوهة التي لها ابعاد سلبية في الحياة الاجتماعية للمجتمع المحلي ، وهنا يتطلب بحسب رايانا تشديد الرقابة من خلال تفعيل دور الامن السياحي في الحد من هذه الظواهر السلبية التي يمكن من انتشارها تشكيل افة اجتماعية للمجتمع.

وتشهد محافظة واسط تفشي ظاهر تجارة وتعاطي المخدرات بشكل كبير، حيث تعلن قوات مكافحة المخدرات في المحافظة وهيئة المنافذ الحدودية من وقت لآخر، القبض على مهربين قادمين من إيران عبر منفذ زرباطية، وآخرين متعاطين للمواد المخدرة ومتاجرين بها داخل حدود المحافظة الحدودية مع إيران، وهو ما أكدته المحافظ حين إعلان اكتشاف مزرعة صغيرة في مركز قضاء الكوت يشتبه بكونها مخصصة لزراعة المخدرات في ١١ حزيران ٢٠٢٠.

التوزيع المكاني لجرائم المخدرات إن الجريمة بكل أنماطها تحدث في المكان ، وكل ما يحدث في المكان مادية أو معنوية يعبر عن صورة نمطية منتظمة قابلة للدراسة الجغرافية والاجتماعية، لهذا فإن الأنماط المكانية للجريمة وتطورها زمانيا عبر سنوات الدراسة ما هو إلا انعكاس للتركيب الاجتماعي ، والتنظيم المكاني للسكان ونشاطهم الاقتصادي، وفي هذا المنحنى يؤكد الجغرافيون على أن دراسة التباين المكاني للجريمة في داخل المدن والتوزيع الجغرافي لها مرتبط بمستوى الوحدات المكانية وبالمعلومات المتاحة داخل منطقة الدراسة . أولا: التوزيع المكاني لجرائم المخدرات بحسب الوحدات الإدارية :

يتضح أن عدد جرائم المخدرات ارتفع الى (٢٩٦) عام (٢٠١٧) بعد أن كان (١٣٦) عام (٢٠٠٧) وقد حصل مركز قضاء الكوت ما يقرب من ثلث جرائم المخدرات وبنسبة (٢٧ . ٦ %) من أجمالي مرتكبي جرائم المخدرات في محافظة واسط ، أما اعداد مرتكبي جريمة المخدرات طوال الفترة (٢٠١٧-٢٠٠٧) فقد بلغ (٢٧٩٢) متهما ، موزعين على جميع الوحدات الادارية وكانت موزعة بنسبة (٣١ . ٥) في مركز قضاء الكوت و(١٣,١ %) في مركز قضاء الصويرة و (١٠,٦ %) في مركز قضاء العزيزية أما ادني نسبة فقد سجلت في نواحي شيخ سعد وزرباطية والديبوني وبنسبة (١ . ٢ %) . وقد جاءت مدينة الكوت بالمرتبة الأولى ويعود سبب ذلك إلى أن مدينة

الكويت هي مركز محافظة واسط ومركز للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والتجارية فيها وهي تضم أكبر حجم سكاني في المحافظة إذ إنها تضم حوالي (٩٠.٣٢ %) من إجمالي سكان محافظة واسط بحسب التقديرات السكانية لعام ٢٠١٧ مقارنة ببقية الوحدات الإدارية الأخرى وكذلك التطور الذي شهدت مدينة الكويت من حيث الخصائص السكانية والعمرانية، ويضاف لذلك انتشار البطالة بين الشباب مما أدى إلى ارتفاع حجم الجريمة في مركز قضاء الكويت ومنها جرائم المخدرات وباعتماد جدول (٥) وبأستخدام طريقة يال يمكن توزيع عدد الجرائم في الوحدات الادارية لمحافظة واسط في ثلاث مستويات:

أ: الفئة الأولى (أكثر من ١٨ . ٨ %) : يندرج ضمن هذا المستوى وحدة إدارية واحدة هي (مركز قضاء الكويت) إذ حققت جرائم المخدرات المسجلة نسبة بلغت (٢٧,٦ %) من إجمالي جرائم المخدرات في محافظة واسط

ب : الفئة الثانية (١٨ . ٨ - ١٠ %) : يقع ضمن هذا المستوى ثلاث وحدات ادارية هي مركز قضاء الصويرة ومركز قضاء العزيزية ومركز قضاء بدرية ، فقد سجلت جريمة المخدرات نسبة (١١ % . ٨ ، ١٠ ، ١٠ % . ١) على التوالي .

ج: الفئة الثالثة (أقل من ١٠ %) : تقع ضمن هذا المستوى الوحدات الإدارية مركز قضاء النعمانية ومركز قضاء الحي ونواحي البشائر وجصان وشيخ سعد والزبيدية و واسط والموفقية والاحرار وزرباطية والشحيمية والدبوني وتاج الدين وبنسبة جريمة مخدرات بلغت (٧,٥ % . ٧ ، ٣,٧ ، ٣,٤ ، ٣,١ ، ٢,٨ ، ٢,٤ ، ٢,٢ ، ١,٧ ، ١,٧ ، ١,٧ ، ١,٥ ، ١,٤ ، ١,٣ %) لكل منها على التوالي

جدول (٢) يبين التوزيع العددي والنسبي لجرائم المخدرات بحسب الوحدات الإدارية للمحافظة واسط

الوحدة الادارية	عدد الجرائم	%	عدد مرتكبي جريمة المخدرات	%
مركز قضاء الكوت	741	27.6	879	31.5
ناحية شيخ سعد	82	3.1	37	1.2
ناحية واسط	72	2.7	47	1.7
مركز قضاء الحي	187	7	217	7.8
ناحية البشائر	99	3.7	67	2.4
ناحية الموقبية	63	2.4	45	1.6
مركز قضاء النعمانية	201	7.5	263	9.4
ناحية الأحرار	54	2	52	1.9
مركز قضاء بدرة	272	10.1	257	9.2
ناحية جصان	91	3.4	64	2.3
ناحية زرباطية	45	1.7	34	1.2
مركز قضاء العزيزية	291	10.8	295	10.6
ناحية الدبوني	37	1.4	33	1.2
ناحية تاج الدين	36	1.3	54	1.9
مركز قضاء الصويرة	294	11	366	13.1
ناحية الزبيدية	74	2.8	47	1.7
ناحية الشحيمة	41	1.5	35	1.3
المجموع	2680	100	2792	100

ثانيا: اسباب تعاطي المخدرات

تشير البحوث والدراسات المتعلقة باسباب تعاطي المخدرات الى ان ثمة اسباب تؤدي في الغالب الى تعاطي المخدرات ومنها

اسباب تتعلق بالفرد المتعاطي نفسه : اذ ان هناك فروق فردية بين الناس تميز بينهم حتى وان ظهر التشابه بشكل كبير لذا فان الادمان يتعلق بخصائص المتعاطي نفسه ومنها:

١ : ضعف الوازع الدينية :

ان للدين تأثير كبير في تكوين شخصية الانسان وتهذيبها واصلاحها وتنقيتها من ادران الرذيلة وحض الافراد على فعل الخير ومساندة الآخرين فالدين اثر مهم في الحد من الجريمة والانزلاق في مهاويها ، وان الشباب المتمسك بالدين هم اقل عرضة للجنوح والانحراف من غيرهم (العاني، ٢٠٠١)

لذا يعد ضعف الوازع الديني من الاسباب الرئيسية التي تؤدي الى الوقوع في شرك المخدرات وذلك لان من يتمسك بدينه فانه بعيد عن مواطن الزلل والخطأ وكلنا يعلم ان جميع الاديان قد حرمت اذاء النفس البشرية وجعلته خطيئة لا تغتفر ونوعا من انواع الانتحار الذي يستحق فاعلة نار جهنم ،وبما ان الجريمة وفقا للتفسير الديني تنبعث من مصادر داخلية للانسان لذا فالجريمة ليست الا انقلاب للحقائق ناشئ من الخطأ في التصور او الوهم والتفكير وهذا المرض الخطير هو الذي يؤدي الى الظاهرة الاجرامية اذا ان الاخيرة نتيجة حتمية لاضطراب النفس وانحراف التفكير ومنها جريمة المخدرات لقناعة مرتكبيها ان مايقوم به مباح ومشروع بالنسبة له (صعب، ٢٠٠٧)

٢ : اساليب التنشئة والتفكك الاسري .

توفر العلاقات الايجابية في الاسر الطبيعية لابنائها الحياة المعيشية الضرورية وتهيأ لهم الناحية العاطفية فالصغير يحتاج للحب والامان ليشعر بالطمأنينة والانتماء والذي يخلق الثقة بالنفس ، اما العلاقات السلبية داخل الاسرة فتؤثر سلبا في سلوك ابنائها والذي يدفعهم الى الانحراف والجنوح ، اذ تؤدي حالات المشاكل الاسرية والتفكك التي تتعرض لها بعض الاسر الى دفع الشخص الى التعاطي ، فالأسرة هي الذات المنعكسة بحسب (جارلس كولي) يقصد بذلك إن الأسرة والجماعات المحيطة بالفرد والمجتمع الأوسع عبارة عن مرآة عاكسة يرى فيها الفرد صورته أي سلوكه، فإن كان مريضاً بها تمسك بها وإن كان مرفوضاً عدله ، وهكذا تكون الأسرة إحدى الجماعات التي تعلم الفرد تعديل سلوكه طبقاً لقواعد المجتمع وأسس الضبط فيه، فالتنشئة الأسرية تعلم الطفل أسس الطاعة والاحترام وما هو مقبول اجتماعياً وما هو مرفوض، وإن هناك عقاباً وثواباً، فتعلمه بذلك قواعد الضبط فضلاً عن قواعد المجتمع الدينية أو القروية أو القيمية (الجابري، ١٩٩٧)

فالفرد عندما يشب في عائلة فيها منحرفون يراهم ويسمعهم ويعايشهم ، فإنه قد يأخذ عنهم أراءهم وسلوكهم مما يسهل عليه بعد ذلك أن يسير في الطريق نفسه الذي ساروا فيه من قبل، لذا فإن الافتقار إلى القدوة الحسنة داخل الأسرة يؤدي إلى قيام الأبناء بتقليد بعض أفراد الأسرة الكبار لاسيما الوالدين في بعض سلوكياتهم السلبية كتعاطي المسكرات أو الإتجاه نحو تعاطي المخدرات من حيث كونها وسيلة للتكيف اللاإرادي الناتج من القدوة السيئة في محيط الأسرة والتي تنعكس بشكل أو بآخر على الأبناء في سلوكياتهم المختلفة.

٣:الصحة السيئة

وإن رفاق السوء يتعاضدون فيما بينهم ضمن جماعات وزمر تجمعهم فيها المعاناة المتشابهة التي تعرضوا لها وعليه فهم يساندون بعضهم بعضاً ، فترضي الزمرة حاجة كل شاب الى الطمأنينة والارتواء العاطفي الذي فقده ضمن عائلته أو مدرسته أو وسطه الاجتماعي، غير إن ذلك الارتواء سلبي، فالمغامرة التي يقدمون عليها تمنح كلاً منهم فرصة الشعور بالذات والتي تساندها الذات الجماعية للزمرة، غير إنه تأكيد سلبي هدفه زعزعة الطمأنينة في المجتمع، تلك الطمأنينة التي افتقدوها في حياتهم العائلية والاجتماعية (محمد؛، ١٩٩٣).

وإن من أهم الأساليب التي تستعملها رفقة السوء من أجل اكتساب الفرد ثقافتها هو تشجيعه على تعاطي مختلف المواد المخدرة وتوفيرها له وتقوم الجماعة بمكافأته عند قيامه بالتعاطي بشعوره بالقبول بينها ، أما عند عدم استمراره بالتعاطي أو رفضه تكون معاقبته بالسخرية ورفض وجوده بين المجموعة ، ولكي يبقى في المجموعة يجب أن يسايرهم في عاداتهم واتجاهاتهم ، لذا قد يجد الفرد صعوبة في إيقاف تعاطي المخدرات حتى ولو حاول ذلك من أجل أن يظل مقبولاً بين الأصدقاء ولا يفقد الاتصال بهم (Jerome J. Platt and Christina lab ate, Heroin addiction, 1979)

كما إن عامل الصحة السيئة يظهر بوضوح داخل المؤسسات العقابية إذ تؤدي هذه المؤسسات دوراً خطيراً في نقل عدوى تعاطي المخدرات ، ففي جميع أنحاء العالم تنتسرب المخدرات إلى داخل هذه المؤسسات العقابية على الرغم من كل تدابير الحراسة المشددة، إذ تجد لها مرتعاً خصباً بين النزلاء الذين يعانون الكبت ، وطول وقت الفراغ ، والاختلاط برفاق السوء مما يساعد على تأصيل علاقة الفرد بهذه الصحة السيئة ، وبعد خروجه من هذه المؤسسة العقابية فقد يشكل مع أقرانه صحة جمعها السلوك المنحرف ويبدأ بالانغماس في التعاطي أو الترويج ، ومما يساعد على ذلك عدم تقبل المجتمع للشخص المنحرف وصعوبة الانخراط مع الأسوياء ، وحتى الأهل قد يكون موقفهم سلبياً في بعض الأحيان حفاظاً على سمعتهم ومكانتهم بين الناس ، وقد لا يجد الشخص أمامه إلا طريقاً واحداً وهو جماعة المؤسسة التي تمثل رفقة السوء تتقبله وتشعره بالإستحسان والرضا

٤: وسائل الاعلام :

إن وسائل الإعلام تأتي بعد مرتبة الأصدقاء مباشرة بوصفها مصدرا يستمد منه الشباب معلوماتهم عن المخدرات بجميع أنواعها ، وفي الوقت نفسه تبين وجود ارتباط إيجابي قوي بين درجة تعرض الشباب لهذه المعلومات واحتمالات تعاطيهم هذه المخدرات.

فعلى سبيل المثال ، المراهقون يقدون غالباً حركات وتصرفات أبطال الفيلم (بطريقة حديثهم وملابسهم وسلوكهم) ويصبح هؤلاء الممثلون غالباً نموذجاً لهم في الحياة وعندما تقدم الشاشة عنصر العنف ، فإن هذا العنف يتسلل إلى نفوسهم ، ويحاولون تقليده ومحاكاته حتى يشعرون بانتمائهم إلى عالم القيم الإجتماعية والأخلاقية عن طريق المشاهدة التي تؤدي إلى الإستجابة التي تتلاءم مع مناهج المجتمع المتحضر (أحمد محمود زيادي وآخرون ، ١٩٨٩).

ولا يخفى على أحد إن التلفزيون في الوقت الحاضر قد يحافظ على روح الإعتداء ويقويها لدى الأطفال بدلاً من أن يخفف من حدتها، وهذا ما يؤكد الدكتور محمد صبحي نجم إذ يقول إنه من الواضح في هذه الأيام كثرة عرض أفلام العنف والشر والجنس والمغامرات على شاشات السينما أو التلفزيون وتكرارها والتعود على رؤيتها بل وترقب عرضها ولا سيما في دور السينما وجمهورها معظمهم من الشباب مما يدفعهم الى الانحراف وتقليد ما يشاهدونه في الفيلم أو الأستعانة ببعض الأساليب التي يستخدمها بطل الفيلم في تنفيذ أغراضه ، وخطورة هذا الأثر الضار للسينما أو التلفزيون يتمثل بانتقال عدواه الى الشباب من الذكور والأنثى على اعتبار مشاهدتهم لسلوك الأجرامي وكأنه سلوك عادي محبب فيحاولون تقليد ما شاهدوه من جرائم متنوعة ومختلفة، وكثيرة هي الجرائم التي وقعت من آثار ذلك (محمد، ١٩٩٣).

وهنا يجب التأكيد أن هناك العديد من الخصوصيات التي يتميز بها المجتمع العربي والتي ساعدت في أن تؤدي وسائل الإعلام دوراً مهماً في التأثير في سلوكيات شبابه ، مثال ذلك إرتفاع نسبة الأمية، والإنبهار الزائف بالحضارة الغربية، ومحاولة تقليدها في كل شيء والإعتماد على البرامج والأفلام الهابطة التي تعرض قيماً ومبادئ تتناقض مع القيم الإسلامية التي تدين بها هذه المجتمعات مما تسبب عنه ضعف التنشئة الاجتماعية للأفراد ، والإتجاه إلى نبذ القديم من قيمنا وأخلاقنا وتبني الجديد من قيم الآخرين التي لا تتفق مع مقومات حياتنا الإسلامية مما قد يؤدي إلى ضعف الوازع الديني بين الشباب.

وأخيراً فإن وسائل الإعلام بما فيها السوشيل ميديا قد تسهم في عرض صورة مفصلة للحقائق والمعلومات إذ قد تعمل على رفع شأن المجرم ، وتظهر الشرطة في موقف العجز وبذلك يفقد الطفل إحترامه لرجل الأمن الذي يفترض أن يكون المدافع الأول عن المجتمع ضد الجريمة ، ولا يخفى على أحد بأن وسائل الإعلام قد تسهم في عرض صورة مختلفة فيما يتعلق بتعاطي المخدرات مما قد يساعد على بلبله ذهن المشاهد وعدم وضوح الرؤية الحقيقية لديه ولا سيما إذا ما عرض مثلاً في أحد أساليب تعاطي المخدرات وأدواتها النشوة الإيجابية التي تأتي من التعاطي ، والراحة التي يشعر بها المتعاطي ، وهذه تصورها وكأن التعاطي هو وسيلة للشعور بالراحة والتخلص من الهموم والضغوط النفسية، كذلك وجود الكروبات على مواقع التواصل الاجتماعي والتي تروج بطريقة مبطنة لمثل هكذا جرائم (مصيفر، ١٩٨٥)

٥. ضعف الامن الانساني والاجتماعي.

إن مجتمعنا العراقي الذي عانى من حروب وويلات وحصار اقتصادي شامل فضلاً عن الاحتلال الأمريكي للعراق سنة ٢٠٠٣ ، والحروب الاجتماعية التي عانى منها المجتمع العراقي وما زال كل هذه الظروف ادت دوراً كبيراً في زعزعة استقرار المجتمع فخطورة الحرب لا تكمن في الخسائر المادية التي تلحقها أو في خسائر الأرواح فحسب بل هناك مسألة مهمة وهي فقدان الأمن الاجتماعي الذي من الواجب توافره لأفراده. إذ إن أمن الفرد أساس توازنه النفسي، والأمن الجماعي طريق كل تطور وتقدم وعلى ذلك فالشعور بالأمن الجسمي والنفسي مبدأ ضروري يجب مراعاته لتحقيق الصحة النفسية، ذلك لأن فقدان الشعور بالأمن أو الخوف يعد مصدراً لكثير من العلل والاضطرابات النفسية التي قد تأخذ شكل تعاطي المخدرات، أو على الأقل تأخذ شكل السلبية واللامبالاة وتقضي على روح المبادرة والابتكار والتقدم، وجميعها تعوق عملية الإنتاج كما ونوعاً (الحسن، ٢٠٠٦) .

فالأمن الاجتماعي يتعلق بكل نواحي حياة الإنسان من مسكن وملبس ومعيشة وخدمات وإستقرار إقتصادي وسياسي ومن ثم إستقرار إجتماعي ، والأمن من الخوف والخطر وإلا شعر الإنسان بالعوز ويتغلب على الفقر والمرض ويواجه الأحداث الطارئة على صحته وقدرته على العمل والإنتاج ويشمل أيضاً الخدمات الاجتماعية بنواحيها المختلفة والتأمينات الاجتماعية ، كما يهدف الأمن الاجتماعي إلى تأمين الرفاهية الشخصية والحماية من المخاطر والطوارئ الاجتماعية وما تنطوي عليه من قلق واتخاذ الخطوات والإجراءات لحماية السكان من تلك المخاطر (الجبوري، ١٩٩٨)^(١). هذه الظروف تؤدي إلى ضغوط إجتماعية ونفسية بين الشباب وبين بقية أفراد المجتمع وقد شجع ذلك في أن يهوي بعض هؤلاء الشباب إلى السلوك المنحرف كتعاطي المخدرات للهروب من الضغوطات ، فالحرب

المسلطة على المجتمع هي حرب بطيئة ومستمرة من أجل إنهاك الإنسان وقدراته على المقاومة والصمود من خلال خلق حالة من عدم الطمأنينة والخوف في نفوس الأفراد ومن ثم التفكك الاجتماعي ، وقد ساعدت هذه الظروف على ظهور الجرائم وانتشار السلوك المنحرف في حالات لم يألّفها المجتمع العراقي من قبل ، أو لم تكن بهذه الحدية ، وكان من أبرزها سرقة السيارات وتزييف العملة والتخريب بأنواعه فضلاً عن تعاطي مختلف المواد المخدرة .

المبحث الثالث

الابعاد الاجتماعية والاقتصادية لتعاطي المخدرات وسبل علاجها

اولاً: الآثار الاجتماعية لتعاطي المخدرات

- اثر تعاطي المخدرات على الاسرة

ان تعاطي المخدرات يصيب الاسرة والحياة الاسرية باضرار بالغة من عدة جوانب الاجتماعي، حيث أنه بفعل المخدرات يصبح شخصاً مفتقراً لتحقيق الواجبات العادية والمألوفة الملقاة على عاتقه.

والمدمن بما ينفقه من مال على تعاطي المخدرات يقطع جزءاً كبيراً من دخل الأسرة، وهو بذلك يمثل عبئاً اقتصادياً عليها، وباستقطاع ذلك الجزء من الدخل تتأثر الحالة المعيشية للأسرة، ولا يستطيع تلبية الاحتياجات الضرورية لأفراد الأسرة، مما يدفع الأبناء إلى الشروع في بعض الأعمال غير المشروعة، كالنسول أو السرقة أو الدعارة، وكلها من الأمراض الاجتماعية التي تفتك بالفرد والأسرة والمجتمع. كما أن المتعاطي الذي ينفق ماله على إدمانه للمخدرات لا يكون مقدراً للمسؤولية الملقاة على عاتقه كرب أسرة ومسئول عنها لأنه راعيها الأول، بل هو قدوة سيئة وبالتالي ينشأ هؤلاء الأولاد وليس لديهم أي شعور بالمسؤولية حيال أسرهم ومجتمعاتهم مستقبلاً وهذا الأمر خطر على المجتمع حينما ينشأ أفراد على اتجاهات وسلوكيات سلبية نحو المجتمع هذا بالإضافة إلى أن أسرة المتعاطي دائماً يسودها جو من التوتر والشقاق والخلاف بين أفرادها، فقد أثبتت البحوث والدراسات ارتفاع معدلات سوء العلاقات الزوجية والنزاع الدائم بين الزوجين وانفصالهما في الأسر التي يوجد بها مدمني مخدرات، وتبعاً لذلك يرتفع معدل حدوث الاضطرابات بين الأطفال في هذه الأسر، مما يؤدي إلى لجوء الأحداث أيضاً إلى التعاطي، وكذلك انحرافهم. (مصيقر، ١٩٨٥)

وهكذا يصبح تعاطي أفراد الأسرة للمخدرات مجموعة من الحلقات المتتالية والمتشابكة التي لا تتفصل إحداها عن الأخرى، وتؤدي في النهاية إلى دمار كامل للأسرة ومن ثم المجتمع،

-: اثر تعاطي المخدرات على المجتمع

هناك علاقة وثيقة بين الادمان وارتفاع معدلات الجريمة في المجتمع او اتيان السلوكيات المنحرفة التي تخرج بفاعلها عن الاطار القيمي والاخلاقي للمجتمع الذي يعيش فيه وتبرز اثار تعاطي المخدرات على المجتمع بشكل جلي من خلال

- ارتفاع نسبة الجريمة بكافة اشكالها
- تأخر التنمية وتراجع التطور
- التفسخ الاجتماعي وانتشار العداوات الاجتماعية
- انتشار الفقر وارتفاع نسب البطالة
- تراجع التعليم وارتفاع نسب المتسربين من المدارس والجامعات
- اختلال منظومة الاخلاق في المجتمع (سمارة، ٢٠١٢)
- إن متعاطي المخدرات حدث أو كبير، رجل أو امرأة ، فقير أو غني يشتري المخدرات التي يفضلها على غيرها في التعاطي بصفة يومية ، وتتزايد رغبته في التعاطي يوماً بعد يوم فكلما تناقص أثر المخدر فيه أزدادت شهيته له ،وأزدادت النقود التي ينفقها في الحصول على هذا المخدر ، والمتعاطي مستعد في ظروف انتقاء النوع المفضل له ، أن يشتري نوعاً آخر يلبي إحتياجاته ولهفته إلى تعاطي (مادة مخدرة ما) ، وإذا لم يجد أي نوع من الأنواع فهو مستعد أن يدفع أضعاف القيمة النقدية لكي يحصل عليه فقد يلجأ إلى الإستدانة ، أو بيع أي مقتنى لديه أو قد يسرق أو يختلس ، أو يقوم بأي عمل إجرامي آخر لمواجهة إرتفاع ثمن المواد المخدرة ، مما يدفعه للتضحية بالطعام وغيره من ضرورات المعيشة ، ولهذا قيل إن السرقات الصغيرة التي يرتكبها المتعاطي إنما ترجع إلى الضرورات الإقتصادية ، ومن المشكوك فيه أن يكون هذا التفسير البسيط مناسباً ، فكل الأشخاص لهم إحتياجات ، وبعض الأفراد يكفلونها بوسائل مشروعة ، وبعضهم بوسائل غير مشروعة ، ولا يبدو إن حقيقة المطالب أو حجمها يؤثر في مشروعية الوسائل أو عدم مشروعيتها (المرصفاوي، ١٩٦٠).
- ومن المعلوم إن الذي يتعاطى المخدرات يبذل المال في سبيله سهلاً رخيصاً من دون حساب ولا يخفى ما في هذا البذل من إتلاف للمال وخراب للبيوت وإيراث الفقر (علوان، ١٩٨١)
- هذا فضلاً عن التأثير المدمر في كيان الأسرة الإقتصادي ، فالتعاطي يؤثر في إنتاجية الفرد كماً وكيفاً ، ومع إنتاجية المجتمع كذلك ، وعلى برامج التنمية الشاملة لاسيما في الدول النامية ، كذلك فإن الإتجار بالمخدرات

يفقد المجتمع رؤوس أموال ضخمة كان من الممكن الإنتفاع بها في أعمال التنمية ، ويفقده الإشراف على تداول هذه الأموال ، وتحصيل الضرائب المستحقة عليها ، هذا فضلاً عن الربح الفاحش الذي يجنيه تجار ومهربي المخدرات من شأنه أن يوجد طبقة طفيلية من المنتفعين تقوم بصرف هذه الأموال ببذخ في شراء السلع والكماليات الموجودة في الأسواق بأعلى الأسعار ويؤدي ذلك إلى الإضرار بالمستهلك العادي ، اذ يجد إحتياجاته في إرتفاع مستمر .

- تدفق العائد من أموال المخدرات غير المشروعة وإنسيابها إلى أنشطة إقتصادية ومصرفية مشروعة من أجل غسيل الأموال وتطهيرها من شوائب الإدانة القانونية ، وقد تصبح العلاقة بعد ذلك عضوية بين الأنشطة الإقتصادية غير المشروعة والأنشطة المشروعة مما يتيح تسلل تجار المخدرات ومروجيها إلى المؤسسات السياسية، فإذا كان إنموذج الحكومة إستبدادياً أو شمولياً ففي إمكانهم التأثير في مفاتيح السلطة والنفوذ ، أما إذا كان ديمقراطي النزعة فقد يمكنهم شراء المواقع السياسية وأصوات الناخبين (فرج، ١٩٧٤) .
- فضلاً عن الخسارة التي تلحق بالقوة الإنتاجية البشرية في المجتمع نتيجة لإنتشار تعاطي المخدرات اذ توجد الخسارة المادية الإقتصادية التي تتمثل بالمرتبات التي يحصل عليها المشتغلون بعلاج ومكافحة هذه المشكلة (تعاطي المخدرات) وفي النفقات الباهظة التي تستهلكها عمليات العلاج والمكافحة ، والمؤسسات التي تنشأ من أجل ذلك ، وفي عملية الإنفاق على المتعاطين أنفسهم داخل المؤسسات والمستشفيات أو حتى خارجها (الحسن، ٢٠٠٦) .
- أما إذا كانت المخدرات تهرب إلى المجتمع من مصادر خارجية ، فإن مبالغ كبيرة تخرج من المجتمع عادة في صورة عملة صعبة مهربة عن طريق تهريب السلع ، فكمية المبالغ التي تهرب إلى الخارج ثمناً لهذه المواد هي خطر على إقتصاد الدولة ، ومما يؤسف حقاً إن هذه المبالغ التي قد تصل إلى ملايين الدولارات كل عام ثمناً لمواد فتاكة لإفراد المجتمع وكيان الدولة

اساليب العلاج والوقاية للحد من جريمة المخدرات

ضبط المخدرات ومنع دخولها

- مكافحة الأمنية اعطاء صلاحيات واسعة لأجهزة الامن وتزويدها بالأجهزة الرقابية والتحقيقية والقضائية بالمستلزمات المادية والبشرية والخبرات والتقنيات الحديثة لتمكينها من اداء واجباتها فظلاً عن تطوير الانظمة الامنية والرقابية والادارية هذه الاجراءات من شأنها الحد من انتشار نسب المتعاطين ، تكثيف جهود مكافحة

المخدرات باعتماد الاجهزة المعنية والانشطة الامنية الرامية الى منع التهريب او انتاج المخدرات وترويجها داخل المجتمع

تعتمد مكافحة المخدرات على متابعة انتشارها وتعقبها وفي محافظة واسط خاصة حدودها المعنية ويناط الدور للمديرية العامة لمكافحة المخدرات ، ولكي تقوم باكمل مهامها يجب توفير كافة الامكانيات المطلوبة والتي تبدأ بأكمال الهيكل التنظيمي والعمل على تغطية كافة الوحدات الادارية بشعب مكافحة المخدرات وتزويدهم باجهزة متطورة لكشف المخدرات ، ورفعها باعداد بعد ادخالهم دورات متخصصة في مجال مكافحة المخدرات

نصب كامرات مراقبة متطورة لغرض رصد اي تحرك غير مشروع عبر الحدود وتسير دوريات مستمرة وتزويد المنافذ الحدودية بالأجهزة الفنية المتطورة ، وان يكون هناك مراقبة للعناصر المكلفة بهذا الواجب واستبدال هذه العناصر في المنفذ من مدة الى اخرى تحدد من قبل الجهات المعنية لكي لا تنتشأ علاقة بين المهربين والعناصر الامنية المسؤولة عن مكافحة المخدرات في المنافذ الحدودية وتوزيع عناصر المخدرات في السيطرات وخصوصا سيطرات مداخل المحافظة من تجهيزهم بكافة المتطلبات لكشف المخدرات (الحسين، ٢٠١٩)

-القانون لا بد ان ينسجم ويتطور القانون مع ظروف وتطور المشكلة فقد ساهم التهاون في تطبيق القانون ازدياد حجم الظاهرة في السنوات الاخيرة والذي يعاني اصلا من قصور شديد لان العقوبات غير رادعة على الرغم من ان الانجاء العام في مكافحة المخدرات ينظر اليها كسلعة الا انه يجب اغفال انها ظاهرة اجرامية تضر بالمجتمع وتستوجب توقيع العقاب الذي يحقق عنصرى القمع والردع في المجتمع

فالتشريعات العراقية الحالية لقانون المخدرات العراقي المرقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧ قد ساعد على زيادة جريمة المخدرات كون القانون الحالي جاء مخفف على عكس القانون السابق الذي كانت تصل فيه العقوبة الى الاعدام والمؤبد وان التغيير في القوانين التي تحكم التعاطي والترويج للمخدرات في العراق كانت تصل الى العقوبة القصوى قبل ٢٠٠٣ وهي الاعدام وقد تبذلت هذه المنظومة القانونية اذ اصبحت عقوبة التعاطي (١-٤) سنوات ثم تغيرت في شهر ايار ٢٠١٧ الى العلاج الصحي والنفسي والمصحات ، علما ان مثل هذه المستشفيات لا توجد في محافظة واسط ولا غيرها من المحافظات الاخرى مما يعني عدم الافادة من هذه الفقرة من القانون وعدم امكانية تطبيقه اما عقوبة الترويج والمتاجرة فهي تتراوح

بين (١٥-٥) سنة وقد تصل الى المؤبد لكبار التجار ، لذا فان تخفيف العقوبات قد يكون احد اسباب استسهال التعاطي مع هذه المشكلة (ساجت، ٢٠١٧) (٢)

- تحصين المجتمع

- الضبط الاجتماعي ان التزام الافراد بالقيم والنظم الاجتماعية المرسومة لهم من قبل المجتمع من العمليات الكبيرة والمعقدة تبدأ من داخل الاسرة ويتباين دور الاسرة تبعاً لدرجة تعلم الابوين ومقدر التوافق والانسجام بينها ان الاسرة هي النواة التي يتكون منها البناء الاجتماعي والاسرة تمثل الاطار العام الذي يحدد تصرفات افرادها فهي تشكل حياتهم وتضفي عليهم خصائصها وطبيعتها فهي مصدر العادات والتقاليد وقواعد السلوك والاداب العامة وهي دعامة الوصية على طقوسية ووصاياها، وترتفع نسب الجرائم والانحرافات السلوكية اذ لم تتوفر وسائل الضبط الاجتماعي المناسبة وتنخفض نسب الجرائم في المجتمع اذا كانت وسائل الضبط الاجتماعي موجودة وفاعلة ولها دور في ردع الافراد عن ارتكاب السلوك الجانح والمنحرف

- ملئ اوقات الفراغ يمثل النشاط الذي يقوم به الفرد في وقت الفراغ واحد من العناصر الهامة للشعور بالرضا عن الحياة ونقصد بأنشطة وقت الفراغ الانشطة التي يقوم بها الفرد اثناء الساعات التي لا يكون فيها نائماً او يعمل او ياكل او يرعى نفسه او الاخرين وهي أنشطة يقوم بها كهدف في حد ذاته وربما تتضمن اهدافاً مباشرة مثل المرح او الاستمتاع بشيء او بلوغ مهارة او رياضة او الاتساع في نطاق المعرفة والتعلم حتى لا يكون هناك فراغ في حياة الفرد ولكي نضمن استثمار طاقته استثمار موجه لصالحه .

- فرض الإشراف الدقيق على موضوع تسرب الحبوب المخدرة في الأسواق المحلية والتعرف على مصادرها الحقيقية، وتحديد الأماكن السرية التي تستعمل مختبرات لصناعتها والقضاء عليها ، فضلاً عما لنقابة الصيادلة من دور كبير في الإنتفاضة الكبيرة لمواجهة هذا الخطر، فالصيدلية هي إحدى حلقات خطر العقاقير المخدرة والمنومة والمنشطة.

- فحص المسجونين الأحداث دورياً بغرض إكتشاف المدمنين منهم والمتعاطين.

-إقامة مؤتمرات للشباب تناقش على أوسع رقعة من البلد المشاكل كافة التي تواجهها الأسرة العراقية ، وتدعوا الشباب للمشاركة في معرفة حجم المشاكل ومواجهة صعوبة الحلول ، فيعرفون إنهم مسؤولون حسب موقع كل منهم في التنظيم

الاجتماعي ، ومن ثم سيتحولون بالمشاركة في المعرفة من موقع الشاكي إلى موقع الشريك المسؤول (ساجت، ٢٠١٧).

- إعداد برامج مدروسة وسليمة يقدم فيها المتخصصون في علم الاجتماع وعلم النفس والطب ورجال الأمن ورجال الدين عن ماهية المخدرات وأضرارها وما إلى ذلك عن طريق الوسائل المرئية والمسموعة.

- توعية أولياء الأمور عن طريق وسائل الإعلام بضرورة متابعة أبنائهم وتنشئتهم تنشئة سليمة وصحيحة ومتابعة الأبناء ومراقبة أصدقائهم بالإشتراك مع المدرسة بكافة الجوانب التربوية والعلمية وما إلى ذلك.

- الإهتمام بالجانب الديني وتأكيد تحريم جميع الأديان لتعاطي المخدرات لإن بعضهم يركن إلى أن القرآن حرم (الخمرة فقط) ولم يذكر غيرها من المخدرات ، وإبراز الخطأ في هذا الاعتقاد لإن كل ما يذهب العقل محرم وهذا دور وسائل الإعلام والدولة والإمن والأسرة قبل أي شيء آخر.

النتائج

١- شيوع استخدام وتعاطي المخدرات بعد عام ٢٠٠٣ بشكل واضح واستخدام حبوب الهلوسة والكروستال بشكل واسع بين الشباب

٢- أظهرت البيانات ارتكاب جرائم المخدرات بشكل متزايد ومستمر وإن كان هناك تذبذب في النسب من سنة إلى أخرى .

٣- إن أهم أسباب انتشار المخدرات وتعاطيها هو ضعف الوازع الديني والانفلات الأمني

٤- إن أغلب مرتكبي الجرائم هم من ذوي الدخل المحدود مما يعني أن الفقر له علاقة بهذه المشكلة

٥- كان لأصحاب السوء الدور البارز في التأثير على عمليات التعاطي وتداول المخدرات بين رفقاء السوء

التوصيات المقترحات :

- تطوير خطط أمنية على الحدود والمنافذ البرية والجوية والاعتماد على تقنية حديثة للحد من تهريب المخدرات

- إنشاء مستشفى تخصصي مجاني لعلاج المدمنين في محافظة واسط وفي عموم محافظات العراق على أن يكون قسم خاص تحت إشراف مديرية مكافحة المخدرات

- تشديد العقوبات على تجار المخدرات ونشر أسماء المعاقبين ومدة العقوبة في وسائل الإعلام

- دعم البرامج الاصلاحية في السجون والفصل بين التجار والمتعاطين
- حماية افراد اجهزة مكافحة المخدرات قانونيا من الملاحقات العشوائية.
- اهتمام الدولة باسر المدمنين الموقوفين بالسجن لسد حاجتهم وهذا لحمايتهم من الانحراف والضياع.

المصادر:

١. فرج عبد القاهر طه ، وآخرون. (١٩٩٦). معجم علم النفس والتحليل النفسي. لبنان ، بيروت: دار النهضة العربية.
2. Jerome J. Platt and Christina lab ate, Heroin addiction,". (1979). *theory, research and treatment*" printed. u s a: research and treatment" printed.
٣. ا. د. هادي صالح محمد؛. (١٩٩٣). وقاية الشباب من الانحراف والجريمة. الموصل: مجلة اداب الرافيدين.
٤. أحمد محمود زبادي وآخرون . (١٩٨٩). أثر وسائل الأعلام على الطفل. عمان: المؤسسة الأهلية للنشر والتوزيع .
٥. إدهام محمد الجبوري. (١٩٩٨). الأمن الاجتماعي تصورات سوسيولوجية أولية. بغداد: مجلة العلوم الاجتماعي.
٦. أدوين سذرلاند ، ودونالد كريسي؛ ، ترجمة ومراجعة اللواء عمر السباعي والدكتور حسن صادق المرصفاوي. (١٩٦٠). مبادئ علم الإجرام. مصر: مكتبة الانجلو.
٧. خالد حنتوش ساجت. (٢٠١٧). ادمان المخدرات في العراق ، حقائق وشهادات. بغداد: كلية الاداب .
٨. د. خالد الجابري. (١٩٩٧). دور مؤسسات الضبط في الأمن الاجتماعي. بغداد: دار الحرية للطباعة.
٩. د. إحسان محمد الحسن. (٢٠٠٦). العوامل المؤثرة في انحراف الشباب وإدمانهم على المخدرات. بغداد: جريدة الصباح .
١٠. سمير سعيد حجازي. (١٩٨٩). معجم المصطلحات في علم النفس وعلم الاجتماع ونظرية المعرف. لبنان ، بيروت: دار الكتب العلمية .
١١. سناء محمد سليمان. (٢٠٠٩). ناهج البحث العلمي في التربية وعلم النفس والمهارات الاساسي. m القاهرة، مصر: عالم الكتب.

١٢. سواز بازو ، رولان دوران، ترجمة فواد شاهين. (١٩٧٧). قاموس علم النفس . لبنان ، بيروت: عوידات للنشر والطباعة.
١٣. عادل الدمرداش. (١٩٨٢). الادمان مظاهره وعلاجه. الكويت: عالم المعرفة.
١٤. عبد الرحمن مصيقر. (١٩٨٥). الشباب والمخدرات في دول الخليج العربي ، . الكويت: الربيعان للنشر والتوزيع.
١٥. عبد اللطيف العاني. (٢٠٠١). القيم الاجتماعية في الاسلام واثرها في التحصين ضد الجريمة. بغداد: مجلة التربية الاسلامية.
١٦. عبد الله ناصح علوان. (١٩٨١). ؛ تربية الأولاد في الإسلام. حلب: دار السلام للنشر والطباعة والتوزيع.
١٧. علي احمد خضر المعماري ، احمد عبد العزيز الهسنياني. (١٠١٢). دراسات في علم الاجرام. الاردن: دار غيداء للنشر والتوزيع.
١٨. علي الكاش. (٢٠١٢). الدور التخريبي الإيراني في العراق. العراق: <https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/html.٧٧٦٨٣>
١٩. فتحي سليمان. (٢٠١٢). الادمان على المخدرات واثره على الوسط الاسري ،رسالة ماجستير. جامعة وهران، كلية العلوم الاجتماعي، (صفحة ٤٥). الجزائر.
٢٠. -فرج أحمد فرج. (١٩٧٤). المخدرات كعامل معوق للتنمية الاجتماعية والاقتصادية . الرياض: أبحاث المؤتمر الإقليمي السادس للمخدرات.
٢١. محمد بن يحي النجيمي. (٢٠٠٤). المخدرات واحكامها في الشريعة الاسلامية . الرياض: جامعة نايف للعلوم الامنية.
٢٢. محمد مزعي صعب. (٢٠٠٧). جرائم المخدرات. بيروت: منشورات زين الحقوقية.
٢٣. مخلص ابراهيم سمارة. (٢٠١٢). اثار تعاطي المخدرات من منظور اجتماعي وطرق مكافحة التعاطي. غزة: كلية الاداب الجامعة الاسلامي.
٢٤. وسام عبد الحسين. (٢٠١٩). ،التحليل الجغرافي لظاهرة تعاطي المخدرات لدى الاحداث. بغداد: جلة كلية التربية.